**الجمهورية التونسية** **باردو في 5جوان 2012**
**المجلس الوطني التأسيسي**
**لجنة الهيئات الدستورية**

## إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

**الموضوع:** محضر الجلسة **عدد27** للجنة الهيئات الدستورية.
**جدول الأعمال:مواصلة** النظر في صياغة فصول الهيئة المستقلة للانتخابات.
**الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السيد عبد السلام شعبان والآنستين آسية النفاتي وفائزة الكدوسي وحضور السيدين صالح شعيب وسمير بالطيب والسيدتين سنية تومية وريم محجوب.**

**بداية الجلسة: الساعة 10 و10 دقيقة.**

افتتح السيد جمال الطوير الجلسة مستعرضا أهم ما دار في الجلسة السابقة من نقاط خلافية تتعلق أساس بإقرار مبدأ ديمومة هيئة الانتخابات صلب الدستور من عدمه وبإضافة عبارة التصريح بالنتائج ضمن صلاحيات الهيئة وكذلك عبارة الشفافية ومسألة الاستقلالية الادارية والمالية للهيئة ومسألة التجديد النصفي أو الكلي لأعضاء هيئة الانتخابات وكذلك مدتهم النيابية ومسألة إقرار مبدأ التناصف صلب تركيبة الهيئة وكذلك تحديد الجهة التي تسائلها فهل هي السلطة التشريعية أو المحكمة الدستورية والنقاط المتعلقة بالصياغة ومنها ذكر تسمية الهيئة في كل الفقرات.

**إدراج مبدأ ديمومة الهيئة المستقلة للانتخابات صلب الدستور:**

أكد السادة كريم كريفة والبشير شمام ومنير بن هنية وربيع العابدي أهمية إضافة كلمة دائمة للصيغة المقترحة وذلك تفاديا لاستغلال هذا الفراغ عن سوء نية لجعل أعمال هذه الهيئة أعمالا وقتية تنحصر في فترة الانتخابات فقط وخوفا من القيام

بتجاوز هذه الهيئة في الفترات الأخرى التي تكتسي كذلك أهمية قصوى والتي تتم فيها عملية تسجيل الناخبين لا سيما وأن مبدأ الدوام من المبادئ العامة التي أقرها الاتحاد الاوروبي وفي المقابل اعتبر بقية أعضاء اللجنة أن صفة الدوام هي موجودة بطبيعة الاشياء لأن هذه الهيئة دستورية والدستور دائم بالتالي فهي تستمد هذه الصفة منه ولا حاجة للتأكيد على ذلك واقترح السيد سليمان هلال أن يتم وضع صفة الدوام في الديباجة كعنصر مشترك بين جميع الهيئات الدستورية.
وتقرر الاحتفاظ بمقترح الديمومة لمزيد النقاش.

**الشفافية:**

اتفق جميع أعضاء اللجنة على إضافة عبارة شفافية العملية الانتخابية تأكيدا على هذه الصفة الجوهرية.

**الاستقلالية الإدارية والمالية للهيئة:**

اتفق جميع المتدخلين على أهمية التأكيد على الاستقلالية الإدارية والمالية لهيئة الانتخابات حتى نضمن لها الاستقلالية الفعلية عن السلطة التنفيذية وتم اقتراح إضافة عبارة الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ودار نقاش حول أن تكون هذه الاستقلالية في إطار ميزانية الدولة من ذلك اقترح السيد سليمان هلال إضافة عبارة في إطار ميزانية الدولة بينما رأى السيد عبد العزيز شعبان إضافة صفة العمومية للهيئة وبالتالي يفهم منه أن ميزانيتها هي مدرجة صلب ميزانية الدولة إلا أن بقية المتدخلين ولا سيما السيدان كريم كريفة ونعمان الفهري اعتبرا أن صفة العمومية قد تطرح إشكالا قانونيا لا فائدة منه .
وتقرر إضافة عبارة تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.

**إضافة التسمية لكل الفقرات:**

اعتبره المتدخلون من باب التزيد والتكرار.

**التصريح بنتائج الانتخابات:**

تمسك السيدان محمد كريم كريفة وعبد المنعم كرير بالتأكيد على دور الهيئة في التصريح بنتائج الانتخابات متعللين بأن الفراغ قد يجعل أنّ جهة أخرى تفتك هذه الصلاحية وتقوم بالتصريح بنتائج الانتخابات فالهيئة هي المسؤول الوحيد عن ذلك.
لكن بقية المتدخلين اعتبروا أن عبارة العملية الانتخابية تحتوي على الاعلان عن نتائج الانتخابات وتغني عن ذكر مختلف مراحل المسار الانتخابي.
وأمام تمسك أصحاب هذا المقترح بقي الامر كنقطة خلافية داخل اللجنة.

**مبدأ التناصف:**

تمسكت السيدة نادية شعبان بمبدأ التناصف داخل تركيبة هيئة الانتخابات ودار إثر ذلك نقاش معمق حول مبدأ التناصف وانقسم المتدخلون إلى مدافع عن هذا المبد أ لكن كمبدأ عام صلب الدستور ضمانا لتواجد المرأة في مجتمع ذكوري يفضل الرجل وبين رافض له على أساس التساوي الكامل بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات الذي سيضمنه الدستور.

**طريقة تجديد أعضاء الهيئة:**

اختلفت الآراء والمواقف في هذا الإطار إلى توجهين رئيسيين:

-توجّه يدافع عن التجديد الكلي لأعضاء الهيئة في دورة واحدة غير قابلة للتجديد تمتد على مدة نيابية و احدة (هنالك من رأى المدة النيابية نضيف إليها سنة لنبتعد عن التجاذبات السياسية).

-توجّه يدافع عن فكرة التجديد النصفي وسط المدة ضمان للاستمرارية صلب الهيئة.

وبقيت هذه المسألة للنقاش.

مساءلة السلطة التشريعية للهيئة:

أثار السيد سمير بالطيب هذه النقطة مؤكدا أنه من الأفضل إبعاد الهيئة عن الضغط السياسي مقترحا أن تتم المساءلة عن طريق المحكمة الدستورية.

**رفعت الجلسة على الساعة 14و25د.**

**رئيس اللجنة** **المقرر**